The Role of Audit Committees in Earnings Quality An Empirical Study on Banks Listed on the Damascus Securities Exchange

Dr. Ahmad Iesa Assi*

(Received 2 / 1 / 2023. Accepted 1 / 3 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research aimed to study the relationship between the elements of audit committees and the quality of accounting profits for companies. Especially the banks operating in the Damascus Stock Exchange, and for this purpose, the researcher collected data on the independent variable represented by the components of the audit committee from the governance reports published on the website of the Syrian Financial Markets and Securities Commission, as well as data on the dependent variable represented by the quality of accounting profits through lists and reports The finances of the banks listed on the Damascus Stock Exchange and the Syrian Commission on Financial Markets and Securities, which numbered 12 banks, during the period from 2010 to 2017, and the data was studied through the Eviews10 program

The study reached a set of results, the most important of which are:

There is no statistically significant effect between the variables of the audit committee represented by: the number of audit committee meetings with the external auditor, the number of annual committee meetings, the number of independent members, the availability of financial and accounting experience in the audit committee and the variable of earnings quality, and the direction of the relationship between these variables is reversed except Only the independence variable was positive, but not statistically significant.

Keywords: Audit Committee, Earnings quality

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor, Department of Accountancy - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia, Syria. Email: ahmad.assi@Tishreen.edu.sy**

دور لجان التدقيق في جودة الأرباح
" دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

د. أحمد عيسى عاصي*

(تاريخ الإيداع 2 / 1 / 2023. قُبِل للنشر في 1 / 3 / 2023)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة العلاقة التي تربط بين مقومات لجان التدقيق وجودة الأرباح المحاسبية للشركات. ولا سيما المصارف العاملة في سوق دمشق للأوراق المالية، وفي سبيل ذلك فقد قام الباحث بجمع البيانات الخاصة بالمتغير المستقل المتمثل بمقومات لجنة التدقيق من تقارير الحوكمة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وكذلك البيانات الخاصة بالمتغير التابع المتمثل بجودة الأرباح المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وعددها 12 مصرف وذلك خلال المدة من عام 2010 ولغاية 2017، وقد تمت دراسة البيانات من خلال برنامج Eviews10.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متغيرات لجنة التدقيق المتمثلة بـ: عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي، عدد اجتماعات اللجنة السنوية، وعدد الأعضاء المستقلين، وتوفر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق ومتغير جودة الأرباح، كما أن اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات عكسي باستثناء متغير الاستقلال فقط كان اتجاه العلاقة مع متغير جودة الأرباح موجب ولكن ليس ذو دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، جودة الأرباح

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرس، قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية، سورية. ahmad.assi@Tishreen.edu.sy**

مقدمة:

يُعبر مصطلح جودة الأرباح عن مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقة عن واقع الشركة وقدرتها على الاستمرار في المستقبل (عبيد، 2016)، ويعتبر هذا المصطلح نقيض إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية. إذ كان هذا المجال محط اهتمام الباحثين خلال فترة طويلة من الزمن ولا يزال محط جدلٍ وذلك نتيجة لتعدد وتنوع العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة الأرباح، فقد تناول بعض الباحثين موضوعات تتعلق بمعايير التقرير المالي الدولي، والقيمة العادلة، وبعض متغيرات حوكمة الشركات، ولم يكن هناك اتفاق حول النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وجاءت هذه الدراسة استكمالاً لما سبقها من أبحاث في هذا المجال، إذ أنها ستختبر العلاقة بين لجنة التدقيق كأحد مقومات حوكمة الشركات، وجودة الأرباح المحاسبية.

أهمية البحث وأهدافه:

أدت الانهيارات والفضائح المالية في جميع أنحاء العالم إلى إثارة الشكوك في أذهان المستثمرين حول نزاهة عملية إعداد التقارير المالية. فعملية إعداد التقارير المالية هي من مهام الإدارة التنفيذية في الشركة، ودور لجنة التدقيق في هذا الخصوص يتجسد بالمسؤولة عن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية، ومن هنا اهتمت العديد من الدراسات بدراسة العلاقة التي تربط بين لجنة التدقيق من جهة وجودة الأرباح المحاسبية من جهة أخرى، ولم تتفق هذه الدراسات على النتائج التي توصلت إليها، وهذا ما جعل من هذا الموضوع إشكالية بحثية ومجال لدراسة هذه العلاقة، بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما دور لجان التدقيق في جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما دور استقلال لجان التدقيق في جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. ما دور توافر الخبرة المالية والمحاسبية للجان التدقيق في جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3. ما دور عدد اجتماعات لجان التدقيق سنوياً في جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
4. ما دور عدد اجتماعات لجان التدقيق مع المدقق الخارجي في جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهداف البحث:

يتجسد هدف البحث الرئيس بدراسة العلاقة التي تربط بين لجنة التدقيق وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على الشكل التالي:

1. دراسة أثر العلاقة التي تربط بين استقلال لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
2. دراسة أثر العلاقة التي تربط بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3. دراسة أثر العلاقة التي تربط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4. دراسة أثر العلاقة التي تربط بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

حدود البحث:

مجتمع البحث مكون من 14 مصرف مدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، تم استبعاد مصرفين لعدم توافر بيانات كافية للتحليل تتوافق مع الفترة التي وقعت عليها الدراسة وهي من عام 2010 لعام 2017 بالإضافة لعدم توافر بيانات عن السنوات اللاحقة.

منهجية البحث:

لقد قام الباحث بجمع البيانات المطلوبة الخاصة بقياس المتغير التابع جودة الأرباح للشركات من خلال التقارير والقوائم المالية لعينة الدراسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بقياس المتغير المستقل والمتمثل بلجنة التدقيق فقد تم الحصول عليها من تقارير الحوكمة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وبعدها قام الباحث بتحليل البيانات الخاصة بعينة الدراسة من خلال برنامج Eviews10 .

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

H0:لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ولمعرفة طبيعة هذه العلاقة بين لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا بد من الحكم أولاً على الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي، وجودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Bryan,et al; 2013):

Optimal versus suboptimal choices of accounting expertise on audit committees and earnings quality.

بعنوان: الخيارات المثلى والخيارات دون المستوى الأمثل للخبرة المحاسبية في لجان التدقيق وجودة الأرباح.

هدفت الدراسة لإجراء مقارنة بين توافر الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق بالمستوى الأمثل وما دون هذا المستوى وأثر ذلك على جودة الأرباح، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج هوسمان المكون من مرحلتين، وذلك لتحديد ما إذا كان توظيف خبير مالي، أو بدون خبرة محاسبية في لجنة التدقيق هو الأمثل وكيف تختلف جودة الأرباح عبر هذه الخيارات المثلى ودون المثالية. باستخدام أربعة مقاييس لجودة الأرباح (المعلوماتية، والاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، واستمرارية الأرباح، وجودة الاستحقاقات)، على عينة من الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: لا توجد أية اختلافات جوهرية في جودة الأرباح بين الشركات التي تختار خبيراً يتمتع بخبرة محاسبية على النحو الأمثل والشركات التي لا تختار خبيراً يتمتع بخبرة محاسبية.

2- دراسة (Razani, 2017):

The Influence of Audit Tenure and Audit Committee on Earnings Quality (Empirical Study on Chinese A-Shares Manufacture Companies Listed in Shenzhen Stock Exchange)

بعنوان: تأثير فترة المراجعة ولجنة المراجعة على جودة الأرباح (دراسة تجريبية عن شركات تصنيع الأسهم الصينية المدرجة في بورصة شنزن)

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير فترة عمل المدقق في لجنة التدقيق ولجنة المراجعة على جودة الأرباح، ولتحقيق هدف البحث تم قياس جودة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية. كما تم اختيار عينة من 465 شركة وتم جمع البيانات التي تغطي الفترة 2009–2014 من هذه الشركات، حيث تم استخدام 2325 ملاحظة في هذا التحليل. البيانات التي تم جمعها من CSMAR وتحليلها باستخدام تحليل الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن فترة التدقيق القصيرة على شركة صينية مدرجة في بورصة شنزن للأوراق المالية لها تأثير سلبي كبير على جودة الأرباح، وفي الوقت نفسه وجدت هذه الدراسة أن لجنة التدقيق التي يتم قياسها من خلال حجم اللجنة ليس لها تأثير كبير على جودة الأرباح. كما قدمت الدراسة مقترح أنه يتوجب على المدقق أن يكون لديه فترة أطول لاكتساب المعرفة الكافية بأعمال العميل. إضافة لذلك يجب على الشركات تعزيز دور لجنة التدقيق في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية من خلال تحسين نشاطها والمعرفة المالية للعضو.

3- دراسة (Lukviarman, *et al*; 2018):

Audit Committee Characteristics and Audit- Earnings Quality: Empirical Evidence of the Company with Concentrated Ownership.

بعنوان: خصائص لجنة المراجعة والتدقيق – جودة الأرباح: دليل تجريبي على الشركة ذات الملكية المركزة.

هدفت الدراسة إلى فحص واختبار تأثير خصائص لجنة التدقيق والمتمثلة بـ : استقلالية أعضاء لجنة التدقيق، الخبرة المالية والمحاسبية، وعدد أعضاء اللجنة، على جودة الأرباح في الشركات ذات الملكية المركزة وفق النسب التالية: (10 ، 20 ، 50 ، 80 ، 90) %. تم إجراء الدراسة على 122 شركة صناعية مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2011–2014. وللوصول إلى هدف البحث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لفحص تأثير تركيز الملكية على نموذج مراقبة جودة الأرباح.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود أثر لأغلب خصائص لجنة التدقيق تؤثر على جودة الأرباح. ثلاثة منهم (الاستقلالية والخبرة والحجم) كان لها آثار إيجابية، أما بالنسبة لمتغير عدد الاجتماعات فقد كان أثره سلبي على جودة الأرباح. تعمل جودة التدقيق على تعديل تأثير خصائص لجنة التدقيق على جودة الأرباح ، باستثناء الخبرة (المحاسبة والمالية). يزداد تأثير مستوى تركيز الملكية مع تصاعد التركيز من 10 إلى 80% ، ولكن بعد ذلك يضعف عند مستوى 90%.

4- دراسة (Miko, & Ajuma; 2018):

Moderating Effect of Institutional Ownership between Audit Committee and Earnings Quality.

بعنوان: تعديل أثر الملكية المؤسسية بين لجنة المراجعة وجودة الأرباح.

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين آليات لجنة التدقيق وجودة الأرباح وذلك بوجود متغير وسيط وهو الملكية المؤسسية، ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على عينة مكونة من 75 شركة غير مالية نيجيرية مدرجة في البورصة النيجيرية لفترة خمس سنوات (2009–2014). كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الملكية المؤسسية تعزز جودة الأرباح. وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الحكومة على المشاركة المؤسسية في الشركات العامة المدرجة في نيجيريا.

5- دراسة (Pangaribuan, et al; 2019):

Exploration Disclosures of Internal Control as the Impact of Earnings Quality and Audit Committee.

بعنوان: افصاحات استكشافية للرقابة الداخلية كأثر لجودة الارباح ولجنة التدقيق.

هدف البحث لدراسة وتحليل العلاقة الرابطة بين لجنة التدقيق وجودة الرباح بوجود وسيط وهو تطبيق نظام افصاح للرقابة الداخلية، ولتحقيق هدف البحث فقد جمعت البيانات الثانوية للشركات المضمنة في عينة البحث من التقرير السنوي للبنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا (IDX).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الشركات التي لديها تقرير جودة أرباح عالٍ لديها تطبيق نظام الإفصاح عن أنظمة الضوابط الداخلية، كما أظهرت أيضاً أن الشركة التي تتمتع بخصائص عالية للجنة التدقيق تفصح عن نظام الرقابة الداخلية بشكلٍ أكثر مقارنة بشركة بدون لجنة تدقيق.

6- دراسة (Trisanti& Sari; 2020):

Effect of Independent Commissioners and Characteristics of Audit Committee on Profit Quality with Earning Management as Intervening Variables.

بعنوان: تأثير الأعضاء المستقلين وخصائص لجنة التدقيق على جودة الأرباح مع إدارة الأرباح كمتغيرات متداخلة.

هدفت الدراسة لمعرفة ما إذا كان لخبرة لجنة التدقيق وعدد الأعضاء المستقلين أثر على جودة الأرباح وذلك بوجود إدارة الأرباح كمتغير وسيط. لتحقيق هدف البحث استخدمت الدراسة نموذج إدارة الأرباح والذي تم قياسه باستخدام نموذج "جونز المعدل" ومتغيرات جودة الأرباح تم قياسها بمؤشر جودة المستحقات. تألف مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2014–2018.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: إن خبرة لجنة التدقيق لها تأثير سلبي ضعيف على إدارة الأرباح وجودة الأرباح، ولعدد الأعضاء المستقلين تأثير سلبي كبير على إدارة الأرباح وله تأثير إيجابي على جودة الأرباح. في حين أن إدارة الأرباح لها تأثير إيجابي ضعيف على جودة الأرباح. وبالتالي فإن إدارة الأرباح لا تتوسط في التأثير بين خبرة لجنة التدقيق وعدد الأعضاء المستقلين على جودة الأرباح كمتغيرات متداخلة.

7- دراسة (AL-ABSY, et al; 2020):

Involvement of Board Chairmen in Audit Committees and Earnings Management: Evidence from Malaysia

بعنوان : مشاركة رؤساء مجلس الإدارة في لجان المراجعة وإدارة الأرباح: دليل من ماليزيا

هدف البحث إلى دراسة تأثير مشاركة رئيس مجلس الإدارة في لجنة التدقيق (AC) على إدارة الأرباح (EM). ولتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على عينة من الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا والتي لديها أقل معدل موجب للأرباح السنوية للأعوام 2013 إلى 2015. كما تم استخدام نموذج جونز المعدل لتحديد الاستحقاقات التقديرية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: لجنة التدقيق التي تضم رئيس مجلس إدارتها كعضو عادي ترتبط بمستحقات تقديرية أكبر. ومع ذلك لا يبدو أن رئيس مجلس الإدارة الذي هو أيضاً رئيس لجنة التدقيق يؤثر على الاستحقاقات التقديرية، غالبية الشركات المدروسة يشارك رؤساؤها في مجالس الإدارة في لجنة التدقيق وبالتالي لا بد من تحسين استقلالية لجنة التدقيق.

8- دراسة (Hamdan, 2020):

The role of the audit committee in improving earnings quality: The case of industrial companies in GCC

بعنوان: دور لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح: حالة الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

هدفت الدراسة إلى فحص واختبار ثلاث خصائص للجنة التدقيق، والمتمثلة بـ: استقلالية لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، واجتماعات لجنة التدقيق وذلك لتحديد ما إذا كان أي من هذه الخصائص يؤثر بشكل مختلف على جودة الأرباح. وشملت العينة 23 شركة صناعية من الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014–2018. لتحقيق هدف البحث اعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على نموذج المستحقات، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الثابت المتعدد لقياس العلاقة التي تربط بين متغيرات البحث، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان التدقيق ذات الاستقلالية الأكبر وجودة جودة الأرباح في الشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي. أما عدد اجتماعات لجنة التدقيق ليس لها أي تأثير على جودة الأرباح.

الجانب النظري

مفهوم لجان التدقيق وأهميتها:

حظي مفهوم لجان التدقيق باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة العاملة بها. فقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق لغرض زيادة المصداقية والموثوقية بالقوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية استقلال المدقق الخارجي، بالإضافة إلى تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق (أبو الهيجاء والحايك، 2012).

وقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بلجنة التدقيق وذلك حسب وجهات نظر المنظمات المهنية والباحثين في هذا المجال فقد عرفت بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين التنفيذيين. والبعض الآخر (فقد عرفها بأنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وعضويتها قاصرة على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سليمان، 2009):.

وقد ذهبت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين لتعريفها: بأنها لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (دحدوح ومراد، 2015).

من خلال التعاريف السابقة يتبين مدى أهمية لجان التدقيق، والتي يمكن أن تستفيد منها جميع الأطراف، داخلية مثل مجلس إدارة الشركة، وخارجية مثل المراجع الخارجي والأطراف المستفيدة مثل المساهمين وأصحاب المصالح.

العوامل الأساسية لفعالية لجان التدقيق:

لا بد لنجاح أي لجنة أو مجلس مهما كثر أو زاد عدد أعضاؤه أو مهامه من توافر مجموعة من العوامل الناظمة لعمله، وفي هذا السياق فقد أجمعت العديد من المنظمات والهيئات العلمية والمهنية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد القواعد الناظمة لتشكيل لجان التدقيق والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم فعالية لجان التدقيق ومنفعتها لكي تسهم إيجابياً في تحسين الدور الإشرافي والرقابي في الشركات ويمكن تلخيص العوامل بما يلي:

أ- استقلال أعضاء لجان التدقيق:

يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح والقواعد الخاصة بعمل لجنة التدقيق، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث يتوجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة، على المستوى المحلي فقد دعم القرار رقم 31 لعام 2008 مفهوم استقلالية أعضاء لجنة التدقيق حيث ورد في مادته رقم 12 الفقرة أ عند تشكيل لجان التدقيق: يجب أن تتشكل لجان التدقيق في

الشركات من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وأن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تطرا على تشكيل اللجنة وأسباب ذلك (القرار 31، 2008).

ب- المؤهلات والخبرة لدى أعضاء اللجنة:

يعتبر عامل توافر الخبرة في أي مجلس أو لجنة من العوامل المهمة وذلك نظراً للحاجة الماسة لإبداء الرأي في المسائل التخصصية في مجال عمل هذه المجالس. إضافة لذلك فقد أوجب تعقد الأدوات المالية الحديثة، وتعقد هياكل رأس مال الشركات والتطور في الصناعات أهمية تمتع أعضاء لجان التدقيق بالخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال التي تعمل فيه (دحدوح، 2008).

ت- واجبات ومهام لجنة التدقيق:

حدد القرار رقم 31 لعام 2008 هذه المهام فقد ذكرت الفقرة ب من المادة رقم 12 جميع الصلاحيات التي تتمتع بها هذه اللجنة وهي (القرار 31، 2008):

1- طلب الحصول على أي معلومات من موظفي الشركة، وعلى هؤلاء التعاون على توفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

2- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية، من أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

3- طلب حضور أي موظف في الشركة إذا أرادت اللجنة الحصول على المزيد من الإيضاحات.

4- طلب حضور مفتشي الحسابات اجتماعات اللجنة إذا ما رأت اللجنة ضرورة مناقشتهم بأية أمور تتعلق بعملهم في الشركة ولها أن تستوضح منهم أو تطلب رأيهم عن ذلك خطياً.

5- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مفتش الحسابات ليتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

6- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة.

ومن ناحية أخرى فقد حددت الفقرة جـ من المادة 12 من القانون رقم 31 لعام 2008 المهام التي يتوجب أن تقوم بها هذه اللجنة وهي (القرار 31، 2008):

1- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مفتش الحسابات والتأكد من استيفاءه لشروط الهيئة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

2- بحث كل ما يتعلق بعمل مفتش الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

3- مراجعة مراسلات الشركة مع مفتشي الحسابات وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

4- متابعة مدى تقيد الشركة بأنظمة وتعليمات الهيئة وبقانون سوق الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

5- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مفتش الحسابات.

6- دراسة خطة عمل مفتش الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر له جميع التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
7- دراسة وتقييم التدقيق الداخلي والإطلاع على تقييم مفتش الحسابات لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير المدقق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق المذكور.
8- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
9- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
10- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

ث- عدد أعضاء اللجنة:

حتى يتمكن أي مجلس أو لجنة من القيام بالواجبات المنوطة به لا بد من توافر عدد من الأعضاء يسمح ويساعد للقيام بهذه الواجبات، وفي هذا السياق كان لا بد من وضع قواعد لعدد أعضاء هذه المجالس أو اللجان، وفيما يتعلق بعدد أعضاء لجنة التدقيق، لا يوجد معيار أو قاعدة ثابتة تحدد عدد الأعضاء، ولكن ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وقد لوحظ من خلال الدراسات أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء، وذلك قيام اللجنة بالمهام الموكلة لها على أفضل شكل ممكن (السقا، 2002).

ج- عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية:

يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية عمل لجنة التدقيق، حيث يرتبط عدد مرات الاجتماع بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، وهذا العدد يختلف من لجنة إلى أخرى ومن شركة إلى شركة، فقد أوصى تقرير Smith Report في بريطانيا بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام (Smith Report, 2003)، وفي الأردن أوصت التعليمات الصادرة عن الأوراق المالية الأردنية في تعليمات الافصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لعام 1998 أن يكون عدد اجتماعات لجنة التدقيق في الشركات المساهمة أربعة اجتماعات في العام على الأقل(الصوص وشاهين، 2012). وفي هذا السياق فقد حددت قواعد حوكمة الشركات الصادرة بموجب القرار رقم 31 لعام 2008 في سورية عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق بـ (4) اجتماعات على الأقل وفقاً للمادة /12/ إضافة إلى تدوين محاضر الجلسات بشكل أصولي (القرار 31، 2008).

مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

تعرف جودة الأرباح المحاسبية بمدى تعبير الأرباح التي تفصح عنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية، فجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح الحالية عن تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة. وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.

مؤشرات جودة الأرباح المحاسبية

استخدمت الدراسات السابقة عدة مقاييس لقياس جودة الأرباح للشركات، مثل (جودة المستحقات، الاستمرار في الأرباح المحاسبية، الاقتراب من النقد، القدرة على التنبؤ، تمهيد الأرباح المحاسبية) وفي هذه الدراسة تم اعتماد الاقتراب من النقد كمؤشر لقياس جودة الأرباح المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لأن اقتراب رقم الأرباح من النقد يخفض التلاعب ويظهر رقم الأرباح بكل صدق وشفافية.

الدراسة الإحصائية

مجتمع وعينة البحث:

يتضمن مجتمع البحث جميع المصارف العاملة في بيئة الأعمال السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة بين عامي 2010 و2017 وعدها 14 مصرف، تم استبعاد مصرفين وهما بنك البركة ش.م.م وبنك قطر الوطني لعدم توفر البيانات الخاصة بالدراسة عن الفترة المدروسة.

نموذج البحث وقياس المتغيرات:

تم ترميز وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: جودة الأرباح المحاسبية (EQ) مقاساً بالاقتراب من النقد ويحسب وفق المعادلة :

$$CASHi,t = \frac{OCF/TA}{NI/TA}$$

حيث أن:

CASHi,t: التقارب من النقد للشركة i في السنة t.

OCF : التدفقات النقدية التشغيلية.

TA : إجمالي الأصول.

NI : صافي الربح المحاسبي.

فكلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح كلما كانت جودة الأرباح أعلى.

أما المتغيرات المستقلة :

عدد اجتماعات اللجنة (NMA) وتقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مفتش الحسابات سنوياً

عدد اجتماعات اللجنة (NM) وتقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً

استقلال لجنة التدقيق (IND) ويقاس بعدد الأعضاء المستقلين في اللجنة

الخبرة المالية والمحاسبية (PRO) وتقاس بعدد الأعضاء الذين يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية في اللجنة

نموذج البحث:

$$\mathbf{EQ = \beta 0 + \beta 1\ NMA + \beta 2\ NM + \beta 3\ IND + \beta 4\ PRO + \varepsilon it}$$

اختبارات استقرارية المتغيرات:

يتم التحقق من سكون السلاسل الزمنية أو عدمه من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، والذي يُعَد اختباراً أساسياً لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية، وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج أكثر دقة وتجنب ظاهرة الانحدار الزائف وأن تكون نتائج الانحدار غير حقيقية ولا يمكن الاعتماد عليها.

يُعَد **اختبار السكون وعلاقات التكامل المشترك** على (Panel Data) أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي، إذ تعطي اختبارات الجذور الأُحادية والتكامل المشترك لهذا النوع من البيانات نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، فهي تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني (Im. Et,al. 2003).

طُبق اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة وجاءت النتائج كما يلي:

اختبار استقرارية المتغير التابع (CASH):

الجدول رقم (1) اختبار سكون (استقرارية) متغير جودة الأرباح (CASH)

Null Hypothesis: D(CASH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-12.00428	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.502238	
	5% level	-2.892879	
	10% level	-2.583553	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CASH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2010 2017
Included observations: 93 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CASH(-1))	-1.969068	0.164030	-12.00428	**0.0000**
D(CASH(-1),2)	0.384950	0.097275	3.957354	0.0002
C	0.538290	39.39193	0.013665	0.9891

R-squared	0.753764	Mean dependent var	0.515253
Adjusted R-squared	0.748292	S.D. dependent var	757.1820
S.E. of regression	379.8820	Akaike info criterion	14.74932
Sum squared resid	12987930	Schwarz criterion	14.83102
Log likelihood	-682.8436	Hannan-Quinn criter.	14.78231
F-statistic	137.7515	Durbin-Watson stat	2.198295
Prob(F-statistic)	0.000000		

يبين الجدول 1 أن الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل لتغير المتغير التابع المتمثل بجودة الأرباح، كانت فيها قيمة P–value أقل من 0.05، وبالتالي فإن متغير جودة الأرباح ساكن عند المستوى.

اختبار استقرارية المتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (2) اختبار سكون (استقرارية) متغير مقومات لجان التدقيق

Group unit root test: Summary
Series: IND, NM, NMA, PRO
Date: 01/01/23 Time: 06:26
Sample: 2010 2017
Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.13505	0.0000	3	284
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.91135	0.0000	3	284
ADF - Fisher Chi-square	57.2918	0.0000	3	284
PP - Fisher Chi-square	67.1700	0.0000	3	285

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

يبين الجدول رقم 2 أن الاختبارات الخاصة بسكون السلاسل لتغير لجنة التدقيق كانت فيها قيمة P- value أقل من 0.05، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية للمتغير المستقل ساكنة عند المستوى.

الإحصائيات الوصفية

جدول رقم (3): الإحصائيات الوصفية الخاصة بعينة البحث

	CASH	IND	NM	NMA	PRO
Mean	17.14167	2.489583	3.937500	1.281250	1.635417
Median	0.974697	2.000000	4.000000	1.000000	1.000000
Maximum	2772.837	5.000000	5.000000	4.000000	5.000000
Minimum	-1266.163	1.000000	2.000000	0.000000	0.000000
Std. Dev.	318.3757	0.870509	0.405554	0.866974	1.016908
Skewness	6.167445	0.609554	-3.338821	2.348255	1.017337
Kurtosis	62.56304	4.140762	18.23366	7.715940	3.445643
Jarque-Bera	14799.62	11.15025	1106.622	177.1892	17.35397
Probability	0.000000	0.003791	0.000000	0.000000	0.000170
Sum	1645.601	239.0000	378.0000	123.0000	157.0000
Sum Sq. Dev.	9629491.	71.98958	15.62500	71.40625	98.23958
Observations	96	96	96	96	96

يظهر الجدول رقم (3) أن الإحصائيات الوصفية الخاصة بعينة البحث، حيث بلغ أكبر عدد للمدققين المستقلين في اللجنة 5 أعضاء وأقل عدد كان عضو واحد، توافر الخبرة المالية والمحاسبية في اللجنة كان محققاً في أغلب الشركات كما وصل هذا العدد إلى 5 أعضاء يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية في بعض اللجان، ولكن في بعض اللجان وفي سنوات معينة لم يتحقق هذا الشرط حيث لم تحتوي لجان التدقيق الخاصة بهذه الشركات على أي عضو يتمتع بالخبرة المالية والمحاسبية. وفيما يتعلق بعدد اجتماعات اللجنة أقر القانون 4 اجتماعات بالحد الأدنى سنوياً، ولكن لم تتمكن كافة اللجان من تحقيق هذا الشرط فقد تراوح عدد الاجتماعات بين اجتماعين وخمسة اجتماعات، وفيما يتعلق باجتماع اللجنة مع مفتش الحسابات فقد تراوح عدد الاجتماعات سنوياً بين 0 و5 اجتماعات سنوياً.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:28
Sample: 2010 2017
Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	193.0963	357.4483	0.540208	0.5904
IND	31.40588	41.40373	0.758528	0.4501
NM	-55.93887	83.64705	-0.668749	0.5053
NMA	-5.220578	39.37220	-0.132596	0.8948
PRO	-16.62819	35.82538	-0.464145	0.6437

R-squared	0.014856	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.028447	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	322.8722	Akaike info criterion	14.44307
Sum squared resid	9486430.	Schwarz criterion	14.57663
Log likelihood	-688.2673	Hannan-Quinn criter.	14.49706
F-statistic	0.343081	Durbin-Watson stat	1.932416
Prob(F-statistic)	0.848191		

بالنظر إلى الجدول رقم (4) نجد ان قيم P-value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات لجان التدقيق وجودة الأرباح في المصارف.

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الأولى: $$Cashit = \beta 0 + \beta 1\ NMA + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى الجدول رقم (5)

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:34

Sample: 2010 2017
Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.98897	58.48910	0.444339	0.6578
NMA	-6.905208	37.86978	-0.182341	0.8557

R-squared	0.000354	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.010281	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	320.0081	Akaike info criterion	14.39518
Sum squared resid	9626086.	Schwarz criterion	14.44861
Log likelihood	-688.9688	Hannan-Quinn criter.	14.41678
F-statistic	0.033248	Durbin-Watson stat	1.923209
Prob(F-statistic)	0.855708		

بالنظر إلى الجدول رقم (5) نجد ان قيمة P–value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً مع المدقق الخارجي وجودة الأرباح، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها سالبة وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين سالبة، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير في تغيرات المتغير التابع شبه مهملة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الثانية:

$$Cashit = \beta 0 + \beta 1\ NM + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية الجدول رقم (6)

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:33
Sample: 2010 2017
Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	290.6231	319.2343	0.910375	0.3650
NM	-69.45559	80.65314	-0.861164	0.3913

R-squared	0.007828	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.002727	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	318.8095	Akaike info criterion	14.38768
Sum squared resid	9554114.	Schwarz criterion	14.44110

Log likelihood	-688.6085	Hannan-Quinn criter.	14.40927
F-statistic	0.741604	Durbin-Watson stat	1.943636
Prob(F-statistic)	0.391339		

بالنظر إلى الجدول رقم (6) نجد ان قيمة P–value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً وجودة الأرباح، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها سالبة، وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين سالبة، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Lukviarman, et al; 2018) ودراسة (Hamdan, 2020)، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير في تغيرات المتغير التابع شبه مهملة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الثالثة:

$$Cashit = \beta 0 + \beta 1\ IND + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة الجدول رقم (7)

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:32
Sample: 2010 2017
Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-54.35664	99.12590	-0.548360	0.5847
IND	28.71899	37.60623	0.763676	0.4470

R-squared	0.006166	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.004407	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	319.0764	Akaike info criterion	14.38935
Sum squared resid	9570115.	Schwarz criterion	14.44278
Log likelihood	-688.6889	Hannan-Quinn criter.	14.41095
F-statistic	0.583201	Durbin-Watson stat	1.911006
Prob(F-statistic)	0.446973		

بالنظر إلى الجدول رقم (7) نجد ان قيمة P-value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متغير استقلال لجان التدقيق وجودة الأرباح،

وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها موجبة، وعلى الرغم من أن العلاقة بين المتغيرين موجبة إلا أنها ليست دالة إحصائياً، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير في تغيرات المتغير التابع شبه مهملة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

H1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توافر الخبرة المالية في لجنة التدقيق وجودة الأرباح في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نموذج الفرضية الفرعية الرابعة:

$$Cash\ it = \beta 0 + \beta 1\ PRO + \varepsilon it$$

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة الجدول رقم (8)

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:35
Sample: 2010 2017
Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.00669	62.07117	0.515645	0.6073
PRO	-9.089435	32.27835	-0.281595	0.7789

R-squared	0.000843	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.009786	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	319.9298	Akaike info criterion	14.39469
Sum squared resid	9621374.	Schwarz criterion	14.44812
Log likelihood	-688.9453	Hannan-Quinn criter.	14.41629
F-statistic	0.079296	Durbin-Watson stat	1.931478
Prob(F-statistic)	0.778873		

بالنظر إلى الجدول رقم (8) نجد ان قيمة P–value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين متغير توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق وجودة الأرباح، وبالنظر إلى قيمة t نجد أنها سالبة، وهذا يدل على أن العلاقة بين المتغيرين سالبة، وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Trisanti & Sari; 2020)، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير في تغيرات المتغير التابع شبه مهملة.

تم اختبار الفرضية الرئيسة بعد ضبط متغيرين وهما حجم الشركة والرافعة المالية وجاءت النتائج كما يلي:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة مع المتغيرات الضابطة الجدول رقم (9)

Dependent Variable: CASH
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 06:30
Sample: 2010 2017

Included observations: 96

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	225.1951	1340.599	0.167981	0.8670
IND	30.22793	43.30377	0.698044	0.4870
NM	-56.95260	86.99691	-0.654651	0.5144
NMA	-7.767398	41.69783	-0.186278	0.8527
PRO	-15.56178	37.92671	-0.410312	0.6826
SIZE	-2.383860	57.16102	-0.041704	0.9668
LEV	46.72042	165.4673	0.282354	0.7783

R-squared	0.015740	Mean dependent var	17.14167
Adjusted R-squared	-0.050614	S.D. dependent var	318.3757
S.E. of regression	326.3334	Akaike info criterion	14.48384
Sum squared resid	9477921.	Schwarz criterion	14.67082
Log likelihood	-688.2242	Hannan-Quinn criter.	14.55942
F-statistic	0.237212	Durbin-Watson stat	1.933173
Prob(F-statistic)	0.963161		

بالنظر إلى الجدول رقم (9) نجد ان قيم P-value أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مكونات لجان التدقيق وجودة الأرباح في المصارف.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- يوجد علاقة سلبية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق سنوياً مع المدقق الخارجي وجودة الأرباح، وغير ذات دلالة إحصائية.

2- يوجد علاقة سلبية بين متغير عدد اجتماعات في لجان التدقيق سنوياً وجودة الأرباح، وغير ذات دلالة إحصائية.

3- توجد علاقة موجبة بين متغير استقلال لجان التدقيق وجودة الأرباح ولكنها غير ذات دلالة إحصائية.

4- يوجد علاقة سلبية بين متغير توافر الخبرة المالية والمحاسبية في لجان التدقيق وجودة الأرباح، وغير ذات دلالة إحصائية.

التوصيات:

1- تفعيل دور لجان التدقيق بالمصارف بالشكل الأمثل الذي يضمن عملها بموضوعية وحيادية.

2- إجراء أبحاث في هذا المجال لما له من أهمية، وذلك بإضافة متغيرات ضابطة.

3- إجراء أبحاث في هذا المجال وذلك باختبار متغيرات مستقلة أخرى قد يكون لها أثر في تفسير تغيرات جودة الأرباح.

References:

1. Abu Al-Haija, Muhammad Fawzi, Al-Hayek, Ahmed Faisal Khaled, (2012), *Characteristics of Audit Committees and their Impact on the Period of Issuing the Auditor's Report*: An Applied Study on Jordanian Public Shareholding Companies, Journal

of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, . Vol .1820 No. 2, 439–463.
2. AL-Absy. M, Ismail. K, Chanren. S, AL-Dubai. SH; (2020): *Involvement of Board Chairmen in Audit Committees and Earnings Management: Evidence from Malaysia*. Journal of Asian Finance, Economics and Business. Vol .7, No. 8, 233–246.
3. Al-Saqqa Al-Sayed Ahmed, Abu Al-Khair Mudassir Taha, (2002), *A proposed framework for measuring and developing the effectiveness of audit committees*. In Saudi joint stock companies, contemporary problems in auditing, Tantar, p. 197.
4. Al-Sous, Iyad Saeed Mahmoud, Shaheen, Ali Abdullah. (2012) *The effectiveness of the role of audit committees in supporting internal and external audit mechanisms*, (an applied study on banks operating in Palestine), an unpublished master's thesis.
5. Bryan. D, Tiras. M, Zhuang. Z; (2013): Optimal versus suboptimal choices of accounting expertise on audit committees and earnings quality. *Review of Accounting Studies*. . Vol .18, No. 10, 1123–1158.
6. Dahdouh, Hussein Ahmed (2008), "*The role of the audit committee in improving the adequacy of internal control systems and their effectiveness in companies*," Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, . Vol .24, No. 1, 249-283.
7. Dahdouh, Hussein Ahmed, Murad, Darwish Faisal, (2015). *The extent of the contribution of the audit committees in strengthening Sharia supervision in the Syrian Islamic banks, a field study*, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Volume 37, Issue 1, pp. 69-93.
8. Hamdan. A; (2020): *The role of the audit committee in improving earnings quality: The case of industrial companies in GCC*. Journal of International Studies. Vol .13, No. 2, 127–138.
9. Im, K.; Pesaran, M. and Shin, Y. (2003). *Testing for unit roots in heterogeneous panels*. Journal of Econometrics. VOL.115, N. 1, 2003, 53-74.
10. Lukviarman. N, Suhardjanto. D, Setiany, E; (2018) *Audit Committee Characteristics and Audit- Earnings Quality: Empirical Evidence of the Company with Concentrated Ownership*. , Review of Integrative Business and Economics Research . VOL.7, N. 1, 18-33.
11. Miko.N, Ajuma. M; (2018*): Moderating Effect of Institutional Ownership between Audit Committee and Earnings Quality*. KASU Journal of Accounting Research and Practice. Vol .7, No. 1, 1–17.
12. Obaid, Fida Adnan, (2016), Earnings quality and its impact on the financial statements, Baghdad University College of Economic Sciences Journal, No. 48, 249–264.
13. Pangaribuan. H, Donni. R , Popoola. O , Sihombing. J; (2019): *Exploration Disclosures of Internal Control as the Impact of Earnings Quality and Audit Committee*. Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance (IPJAF): VOL.3, N. 1, 4-22.
14. Razani. F, Xia. L; (2017*): The Influence of Audit Tenure and Audit Committee on Earnings Quality (Empirical Study on Chinese A-Shares Manufacture Companies Listed in Shenzhen Stock Exchange*). Journal of Accounting, Management, and Economics . Vol .19, No. 1, 1–10.
15. Resolution No. /31/ of 2008, which includes the rules of governance of Syrian joint-stock companies.
16. Smith Report: Audit Committee, Combined code Guidance. Financial Reporting Counsel , January , 2003.

17. Suleiman, Mohamed Mostafa, (2009), *The Role of Corporate Governance in Addressing Financial and Administrative Corruption*, A Comparative Study, University House, Alexandria, Egypt.
18. Trisanti, T, Sari, F (2020); *Effect of Independent Commissioners and Characteristics of Audit Committee on Profit Quality with Earning Management as Intervening Variables*. International Journal of Social Science And Human Research ISSN(print): VOL.3, N. 12, 394-402.